

# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الخميس 24 ديسمبر 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5906)





## في هذا العدد

### الافتتاحية

02

خطوات ثابتة على طريق التنمية

### الإمارات اليوم

03

جهود حثيثة للتوعية الصحية

### تقارير وتحليلات

04

لماذا يتوسع «داعش» وينتشر في إندونيسيا؟

05

بلومبرغ: الاتفاق النووي الإيراني يقيد الولايات المتحدة أكثر من المتوقع

06

دعوات إلى تفعيل دور الفكر في مواجهة التطرف

### شؤون اقتصادية

07

كوريا الجنوبية تتطلع إلى تنويع إمدادات النفط من أمريكا وإيران

### من إصدارات المركز

08

النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين.. تفاعل بين قوى السوق والسياسة



## خطوات ثابتة على طريق التنمية

كان عام 2015 مملوءاً بالإنجازات بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية والاجتماعية والإنسانية كافة، والعسكرية أيضاً، كما أن هذه الإنجازات أخذت أبعاداً محلية وإقليمية وعالمية. وأطلقت الدولة الكثير من المبادرات لخدمة مواطنيها وشعوب العالم، وقد تمكنت الإمارات بفضل ذلك من قطع شوط كبير تجاه غاياتها التنموية الكبيرة، سعياً إلى تحقيق طموحاتها الرامية إلى وضع اسمها بين الدول الأكثر تطوراً في عام 2021.

وفي ظل القيادة الرشيدة للدولة، ممثلة في صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، يمكن القول إن العنوان الأساسي للإنجازات والجهود الإماراتية، هو المشاركة الفاعلة في الجهود الإقليمية والعالمية في مكافحة الإرهاب والدفاع عن مكتسبات الشعوب واستقرار المجتمعات، ويأتي في هذا السياق مشاركتها في عمليتي «عاصفة الحزم» و«إعادة الأمل» لإعادة الشرعية في اليمن، ترسيخاً لدورها التاريخي في الوقوف إلى جانب الأشقاء في كل الظروف، والعمل معهم جنباً إلى جنب لحماية أمن المنطقة واستقرارها ومكتسباتها.

عنوان ناصع آخر يرتبط بمحاربة الإرهاب، وهو أن الجهود الإماراتية في مجال مكافحة والإرهاب لم تقتصر على المشاركة في الجهود العسكرية، بل إنها تبنت مبادرات نوعية أخرى، كإصدار قانون رقم 2 لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكرهية، يجرم الأفعال المرتبطة بازدراء الأديان ومقدساتها، وأشكال التمييز كافة، وخطاب الكراهية. كما شهدت العاصمة أبوظبي خلال العام أيضاً إعلان تأسيس «منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة» الذي يكتسب أهمية كبرى، في مكافحة الأفكار التي تروجها الجماعات المتطرفة والإرهابية، والتي تهدد أخطارها العالم كافة.

ويمثل غزو الفضاء عنواناً آخر من العناوين البراقة ضمن الإنجازات الإماراتية في 2015، إذ شهد العام إطلاق مشروع «مسبار الأمل»، كأول مسبار عربي وإسلامي يصل إلى كوكب المريخ، تزامناً مع الذكرى الخمسين لقيام دولة الاتحاد، لتصبح الدولة واحدة من تسع دول فقط في العالم لها برامج فضائية لاستكشاف الكوكب الأحمر. وخلال العام أيضاً بدأت المراحل التنفيذية لبناء القمر الصناعي «خليفة سات»، الذي يتم تصنيعه بالكامل في الإمارات بكفاءات وطنية، كأول قمر صناعي ينتاج عربي. كما شهد العام إطلاق «مركز محمد بن راشد للفضاء». وهذه الخطوات تمثل جزءاً رئيسياً من الجهود الهادفة إلى دعم الابتكارات العلمية والتقدم التقني ولدفع عجلة التنمية المستدامة في الدولة، عبر ولوج قطاع الفضاء أحد أكثر القطاعات الصناعية والتكنولوجية والمعرفية تطوراً.

وكان انتخاب معالي الدكتورة أمل القبيسي رئيساً للمجلس الوطني الاتحادي، كأول امرأة ترأس مؤسسة برلمانية على المستوى العربي، أحد العناوين التنموية الرئيسية التي خطتها الإمارات هذا العام أيضاً، في دليل على المكانة الاستثنائية للمرأة الإماراتية كشريك في تنمية مجتمعتها، وعضو مؤثر في رسم مستقبله. وهناك عناوين أخرى عديدة للتطور التنموي للإمارات في عام 2015، من بينها الاحتفاء الإماراتي بيوم الشهيد، تخليداً ووفاءً وعرفاناً بتضحيات وعطاء شهداء الوطن؛ وتحرير أسعار الوقود، الذي يمثل خطوة مهمة نحو ترشيد استهلاك وضمن استدامة مصادر الطاقة وحماية البيئة؛ وكذلك إعلان عام 2015 عاماً للابتكار؛ وإعفاء المواطنين الإماراتيين من تأشيرة «الشنغن» لدى دخولهم دول الاتحاد الأوروبي؛ كما شهد العام كذلك، إطلاق «السياسة العليا لدولة الإمارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار»، التي تمثل خريطة طريق ورؤية تنموية شاملة، من شأنها تغيير معادلات الاقتصاد الوطني، ودفع الإمارات بخطى حثيثة على طريق التنمية الشاملة خلال السنوات القادمة.

## جهود حثيثة للتوعية الصحية

تعد مشكلة السمنة بوجه عام، وبين الأطفال بشكل خاص، مشكلة عالمية حذرت منها تقارير المنظمات الدولية، وعلى رأسها «منظمة الصحة العالمية» التي حذرت في موقعها على شبكة الإنترنت من أن السمنة في العالم زادت بأكثر من الضعف منذ عام 1980. وأنه كان هناك نحو 42 مليون طفل دون سن الخامسة مصابين بالسمنة في عام 2013، وهناك نحو 39% ممن هم في سن 18 عاماً فأكثر يعانون السمنة.

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي ترتفع فيها نسبة سمنة الأطفال، حيث تصل نسبة الإصابة بها إلى نحو 33% وفقاً لما أوضحته مناقشات العيادة الذكية لهيئة الصحة في دبي، مؤخراً، وهو ما تعده الدولة مؤشراً ينبغي الالتفات إليه والعمل على تراجعته بتثقيف ونشر الوعي بأسباب وأعراض ومضاعفات وطرق الوقاية منه؛ نظراً إلى العديد من الأسباب منها، أن سمنة الأطفال سوف تنعكس، خلال سنوات قادمة، لتصبح سمنة لجيل من الشباب، الذي عادة ما يصبح على استعداد للدخول إلى سوق العمل والحياة العملية، وهو ما سوف يؤدي بدوره إلى ظهور بعض العوارض الصحية أو المشكلات المتفاقمة المرتبطة بالسمنة التي تمنع جيل من الشباب من المشاركة بفاعلية في سوق العمل والحياة العملية، ولاسيما مع ارتباط السمنة بمشكلات صحية مثل أمراض القلب والأوعية الدموية وداء السكري والاضطرابات العضلية الهيكلية وغيرها.

فضلاً عن ذلك، فإن تلك المشكلة تحتاج إلى توعية للأطفال، حيث ينخفض مستوى الوعي لديهم، إذ أثبتت الدراسات أن أكثر من 90% من سمنة الأطفال، تعود أسبابها إلى قلة ممارسة الرياضة والنشاط البدني بشكل عام، وخاصة مع أسلوب الحياة الخالي من الحركة، وأساليب اللعب الجديدة التي تفرض فترات خمول طويلة أمام شاشات الأجهزة الإلكترونية، مع الاستهلاك المتزايد للأطعمة السريعة غير الصحية والغنية بالسعرات الحرارية مثل السكريات والدهون، وهنا تشير الدراسات إلى أهمية دور الأسرة وتوعية أولياء الأمور، موضحة أن تغيير النظام الغذائي يجب أن يبدأ من المنزل من خلال تغيير نظام الحياة بزيادة الأنشطة، والتخفيف من الألعاب الإلكترونية لصالح الأنشطة البدنية.

وقد تنبته دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مشكلة السمنة في وقت مبكر، حيث تم إطلاق برنامج الوقاية من السمنة عند الأطفال، الذي تم تنفيذ العديد من مراحله خلال السنوات الماضية، مستهدفاً توعية طلاب المدارس ضد أخطار السمنة، بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وتحت رعاية كريمة من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام، الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة (أم الإمارات)، بالتعاون بين كل من الاتحاد النسائي العام ووزارة التربية والتعليم ومجلس أبوظبي للتعليم، والخدمات العلاجية الخارجية التابعة لشركة أبوظبي للخدمات الصحية «صحة»، وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف» بهدف اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للوقاية من سمنة الأطفال، وتفادي مضاعفاتها السلبية في المستقبل.

وليست هذه البرامج والمبادرات سوى جزء من سلسلة طويلة من الجهود التي تبذلها الدولة، والمبادرات العديدة التي تبناها، لرفع الوعي الصحي بين فئات المجتمع كافة بأضرار السمنة، والمشاكل المختلفة المترتبة عليها، وكيفية الوقاية منها، وتقديم النصائح والإرشادات المختلفة حول الغذاء الصحي المناسب للفئات العمرية المختلفة، مع التوعية بأهمية ترسيخ المعايير الصحيحة لأسلوب الحياة الصحي، وتحقيق التثقيف الذي يبدأ من المنزل ويصل إلى المدرسة ووسائل الإعلام والمجتمع.



## لماذا يتوسع «داعش» وينتشر في إندونيسيا؟

نشر «المعهد الأسترالي للسياسات الاستراتيجية» مقالاً للخبير «بيتر تشوك»، المحلل السياسي بمؤسسة راند الأمريكية للأبحاث، قال فيه إن إندونيسيا باتت تلقى اهتماماً كبيراً من تنظيم داعش، باعتبارها رأس جسر محتمل للتطرف الإقليمي، مشيراً إلى وجود دلائل واضحة على أن هذا التنظيم يشق طريقه بحسم هناك.



فخري) وبهروم سياه، مع أمان عبدالرحمن بوصفه المرشد الروحي. والهدف المزعوم لداعش يتمثل في إقناع الجمهور بمدى الأهمية الدينية للصراع الحالي في سوريا، وتقديمه على أنه يتوافق مع نبوءة إسلامية قديمة توحى بأن المعركة الأخيرة في نهاية العالم سوف تبدأ وتنتهي في بلاد الشام.

وأوضح الكاتب أن جماعة «مجاهدي إندونيسيا تيمور»، التي أعلنت ولاءها لداعش أيضاً، هي الجماعة الإرهابية الأكثر نشاطاً في البلاد، ويقودها سانتوسو (ويعرف أيضاً باسم أبو مصعب الزرقاوي الإندونيسي)، وهو القائد الميداني السابق في جماعة أنصار التوحيد. وتعمل هذه الجماعة كحركة عامة للمتشددين ومقرها في مناطق النزاع الدائر بأقاليم بوسو وبالو وبينما وارتبط اسمها بالعديد من الهجمات على الشرطة. أما الفرع الثاني لداعش في إندونيسيا، فيتمثل في جماعة «تاسيكمالايا»، التي يُعتقد أن مؤسسيها هما أستاذ داني وأمين مودي، وأنها أنشأت لجنة مخصصة للإشراف على اختيار الأعضاء الإندونيسيين الجدد وتدريبهم وتسفيرهم من أجل القتال في صفوف داعش في العراق وسوريا.

وحذر الكاتب من التقارير التي تشير إلى أن هناك أكثر من ألفي إندونيسي بوجه عام أعلنوا مساندتهم لداعش، مشيراً إلى أنه برغم الاحتمالات البعيدة في رغبة العديد منهم في السفر إلى سوريا أو العراق أو نشر العنف، يدل هذا الرقم على مدى الجاذبية المتوطنة لفكرة الخلافة بين جمهور المتدينين في إندونيسيا.

ولفت الكاتب النظر إلى أن إندونيسيا هي أكبر دولة مسلمة في العالم، ونظراً إلى الأنشطة السابقة التي مارستها الجماعة الإسلامية هناك، تمتلك إندونيسيا خبرة واسعة أكثر من أي بلد آخر في جنوب شرق آسيا للتعامل مع الإرهاب الجهادي عبر الحدود. ولكن هناك اعتقاد بأن العشرات من الإندونيسيين قد سافروا إلى الشرق الأوسط للجهاد. في أغسطس 2014، قال قائد الشرطة الوطنية الإندونيسية الجنرال سوترمان للصحفيين أن لديه أسماء ما لا يقل عن 54 مواطناً كانوا في سوريا، بما في ذلك أربعة ممن لقوا حتفهم في هجمات انتحارية.

في الشهر نفسه، قال أنسياد مباي، رئيس الوكالة الوطنية الإندونيسية لمكافحة الإرهاب هناك، أن ما لا يقل عن 34 إندونيسي انضموا إلى داعش. كانت هذه الأرقام تقريبية، ومن المؤكد أن العدد الإجمالي الحقيقي أعلى من ذلك بكثير. وفي الواقع، بحلول عام 2015، عدلت الوكالة الوطنية لمكافحة الإرهاب تقديراتها بالفعل، وقالت إنهم أكثر من 500، وقد لقي 43 منهم حتفهم أثناء القتال مع داعش.

واعتبر الكاتب السجون الإندونيسية بمثابة قناة فاعلة خاصة لتجنيد مقاتلين لصالح داعش من خلال الدعاية للتنظيم وتعزيز الدعم له. وقد سُمح بتطوير ونمو شعور قوي بالتضامن الجهادي بين السجناء، ما جعل نظام العقوبات مركزاً للتلقين الإرهابي. وهناك عوامل عدة أسهمت في حالة الخلل الوظيفي لنظام العقوبات الإندونيسي مثل: الفساد واكتظاظ السجون والعنف المنظم وجماعات الحماية والمعلومات الاستخباراتية المحدودة عن المعتقلين وأنشطتهم وسوء إدارة الموظفين وتدريبهم ورواتبهم الضعيفة. وحتى في السجون التي تخضع لحراسة مشددة، لم يتمتع السجناء بدرجة كبيرة من الحرية للوصول إلى داعش ودعايتها فحسب، وإنما أيضاً حرية إصدار تصريحات الولاء التي وجدت لها جمهوراً بين المعتقلين الآخرين فضلاً عن العامة. وهناك كيانات إسلامية إندونيسية عدة أطلقت حملات مناصرة لداعش علناً، وكان أكثرها صخباً منتدى «نشطاء الشريعة الإسلامية» الذي تأسس في أوائل عام 2013 تحت قيادة مشتركة من فريوانسيه تواه (ويعرف أيضاً باسم محمد

## بلومبرغ: الاتفاق النووي الإيراني يقيد الولايات المتحدة أكثر من المتوقع

كتب إيلي ليك وجوش روجين مقالاً مشتركاً نشره موقع بلومبرغ الإلكتروني، قالوا في مستهله إن أعضاء الكونغرس الأمريكي علموا جيداً أن الاتفاق النووي مع إيران سيفرض قيوداً على الولايات المتحدة، لكنهم لم يتوقعوا هذا الكم من القيود الذي يتم اكتشافه تباعاً.

أنهم أبلغوا الدبلوماسيين الإيرانيين أن التشريعات الجديدة لا تنتهك سلسلة الخطوات التي تعهدت إيران وغيرها من البلدان باتخاذها كجزء من الاتفاق النووي، لأنها لا تقتصر على إيران فحسب.



عندما طرحت الإدارة الأمريكية الاتفاق النووي على الكونغرس، أخبرت المشرعين أن فرض عقوبات جديدة على إيران من شأنه أن ينتهك الاتفاق. وتحاول الإدارة الأمريكية الآن التحايل

ومع ذلك، تتعهد وزارة الخارجية بالتحايل على التشريع الجديد. ويؤكد مسؤولو البيت الأبيض أن إدراج إيران ضمن الدول التي يتعين على زائريها استصدار تأشيرة قبل دخول الولايات المتحدة كان لسبب وجيه، وهو أنها لا تزال على القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب بسبب الدعم العلني الذي تقدمه لبعض الحركات الإرهابية. ولم يعترض البيت الأبيض إلا بعد أن زعمت الحكومة الإيرانية الأسبوع الماضي أن التشريع يشكل انتهاكاً للاتفاق النووي.

ويلفت الكاتبان النظر إلى أن هذه المسألة تتسم بحساسية وخاصة بالنسبة إلى وزارة الخارجية الأمريكية لأن إيران لم تنفذ بعد جانبها من الاتفاق النووي: فلن تصبح القيود والشفافية الجديدة حول البرنامج النووي سارية المفعول إلا بعد أسابيع من الآن.

ويقول مسؤولو وزارة الخارجية إنهم يخشون أن تحاول العناصر المتشددة داخل النظام في طهران إفشال الاتفاق من أجل تحقيق مكاسب سياسية أمام الرئيس حسن روحاني. فإذا فازت العناصر المناهضة للاتفاق في الانتخابات البرلمانية التي ستعقدتها إيران في فبراير المقبل، سيغدو مستقبل الاتفاق النووي مظلماً.

ويختتم الكاتبان المقال بالإشارة إلى أن هذه العوامل تسهم في تفسير سبب استعداد كيري للتغاضي عن الاستفزازات الإيرانية بينما يحاول التخفيف مما تعتبره إيران انتهاكات من جانب الكونغرس الأمريكي، كما أنها تفسر أيضاً عزم إيران الشديد على استفزاز الولايات المتحدة في الوقت الذي من المفترض فيه أن تشرع في تنفيذ الاتفاق الذي وقعته.

على التشريع الذي صدر مؤخراً من أجل تشديد القواعد الخاصة بالتأشيرات بالنسبة إلى الأشخاص الذين زاروا إيران. ويشير الكاتبان إلى أن تركيز الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق النووي منذ إبرامه في الصيف الماضي طغى بشكل ملموس على جهودها للضغط على إيران. فمذ إبرام الاتفاق، اعتقلت السلطات الإيرانية اثنين يحملان الجنسية الأمريكية وحكمت على ثالث بالسجن بتهمة ملفقة تتعلق بالتجسس؛ وأجرى الجيش الإيراني تجارب صاروخية، خلصت الأمم المتحدة إلى أن إحداها تنتهك العقوبات المفروضة على طهران؛ كما شارك في هجوم جديد مع روسيا لدعم الديكتاتور السوري بشار الأسد.

وفي أحدث مثال على جهود الولايات المتحدة لطمأنة إيران، تسعى وزارة الخارجية جاهدة لإقناع إيران بأنها لن تفرض قواعد جديدة من شأنها أن تصعد عملية فحص الأوروبيين الذين زاروا إيران ويخططون للقدوم إلى الولايات المتحدة. حيث هناك مخاوف من أن تؤدي التشريعات الجديدة الخاصة بالإعفاء من التأشيرات، والمدرجة في الميزانية التي مررها الكونغرس الأسبوع الماضي، إلى إعاقة رجال الأعمال الذين يسعون إلى فتح مشروعات جديدة في إيران حالما يتم رفع العقوبات.

وأكد المسؤولون الأمريكيون في مطلع الأسبوع أن وزيرة الخارجية جون كيري بعث رسالة إلى نظيره الإيراني، جواد ظريف، متعهداً باستخدام صلاحيات تنفيذية لرفع القيود الجديدة عن أولئك الذين زاروا إيران من مواطني الدول المشاركة في برنامج الإعفاء من التأشيرة. وأضاف المسؤولون

## دعوات إلى تفعيل دور الفكر في مواجهة التطرف

مع تنامي مخاطر الإرهاب والفكر المتطرف الذي بات يهدد العالم، ركزت العديد من دول العالم على تبني مقاربات أمنية واستراتيجيات عسكرية لمواجهة، من دون أن تولي اهتماماً كبيراً لمقاربات أخرى لا تقل أهمية، ولعل ذلك هو ما دفع شيخ الأزهر الشريف مؤخراً، إلى إطلاق دعوة بإنشاء كيان فكري داعم للتحالف الإسلامي الذي أطلقته المملكة العربية السعودية، بالتعاون مع دول عربية وإسلامية أخرى مؤخراً.

أهمية تتمثل في إصدار دار الإفتاء المصرية أول كتاب يتصدى للمنظومة الفكرية لتنظيم داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية التي عمدت إلى تحويل النصوص الدينية وإعادة تفسيرها بما يتماشى مع ميولها، كشأن كل تنظيم يمتلك استراتيجية فكرية وإعلامية معينة تكون مرجعاً لأفعاله الإجرامية، وترتكز هذه المبادرة على تفكيك المصطلحات والمفاهيم التي تستخدمها داعش باسم الدين، مثل معنى، دار الحرب ودار الإسلام، ومفهوم الهجرة في الإسلام ودلالته، ومفهوم الجهاد، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على تاريخ نشأة التنظيمات الإرهابية التكفيرية والأسس الفكرية التي تستند إليها في توجهاتها، من دون أن يتجاوز التأصيل التاريخي للجماعات المتطرفة والخارجة على نواحيس المجتمعات، كما تبرز أهمية الكتاب من تناوله للجانب النفسي الإجرامي للإرهابيين وتوظيفهم



للدين لدفع الشباب إلى الانتحار وإشباع الغرائز.

الجهود الفكرية الموازية للعمل العسكري التي دعا لها شيخ الأزهر الشريف لمواجهة فكر داعش تأتي في سياق أصبحت فيه مراكز التفكير تلعب دوراً مهماً في مواكبة القرارات السياسية للدول، وهو ما كان أشار إليه الدكتور جمال سند السويدي مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عندما قال خلال ندوة «تحالف عاصفة الفكر» التي احتضنها المركز في شهر سبتمبر الماضي «إن مراكز البحوث والدراسات أصبحت تؤدي دوراً حيويًا وفعالاً في نهضة الأمم والمجتمعات وخاصة في أوقات الأزمات والتحديات كما هي الحال الآن في منطقة الخليج العربي وفي منطقة الشرق الأوسط بوجه عام بل في العالم أجمع حيث تتنامى مظاهر التطرف والإرهاب وتتسع يوماً بعد يوم كما برزت في الآونة الأخيرة مجموعة جديدة من التحديات التنموية والبيئية والإنسانية التي تلقي بظلالها السلبية على دول العالم كافة».

طالما كانت النظرة إلى الإرهاب والتطرف ترتكز بالأساس على ما يحدثه من أثر مدمر على الأرض، سواء كان ذلك بالقتل وإحداث الدمار أو الآثار النفسية العميقة التي يتركها في نفسيات الضحايا، فضلاً عن تداعياته الاقتصادية والسياسية والثقافية على البلدان، من هنا كان التركيز دوماً على مواجهة هذه الظاهرة يتركز على تعزيز الأجهزة الأمنية وتطوير القدرات العسكرية للجيوش من خلال تشكيل وحدات مدربة على محاربة الإرهاب، ما يعني أن معظم أساليب مواجهة الإرهاب كانت في الكثير منها أشبه بردة الفعل، وإذا كانت كل تلك المقاربات قد نجحت إلى حد بعيد في تحييد خطر الإرهابيين لفترات طويلة، وجعلت من بعض الدول نموذجاً يحتذى في مواجهة الإرهاب، فإنها تظل بحاجة إلى جهود مكتملة على صعد أخرى، ليس أقلها البعد الفكري

ممثلاً في المقاربة الدينية- الفكرية، الرامية إلى استئصال ظاهرة الإرهاب من جذورها، على اعتبار أن الإرهاب فكر وأيديولوجية قبل أن يتحول إلى فعل وممارسة.

من هنا تأتي أهمية مبادرات كثيرة أطلقها قادة الفكر في العالم العربي والإسلامي لمواجهة فكر الإرهاب بفكر التنوير الذي يستند إلى عمق معرفي، ويمتلك مقومات مواجهة الفكر المتطرف انطلاقاً من الأرضية الإسلامية نفسها التي يتكئ عليها الإرهابيون في صياغة مصطلحاتهم ومفاهيمهم. وفي هذا الإطار تأتي مبادرة شيخ الأزهر الشريف أحمد الطيب، بالدعوة إلى إنشاء كيان فكري يضم مجموعة من علماء الأمة الإسلامية لدعم التحالف العسكري الإسلامي المشترك الذي أنشأته المملكة العربية السعودية وثلاث وثلاثون دولة عربية وإسلامية أخرى، من بينها دولة الإمارات العربية المتحدة، مؤخراً.

وتأتي دعوة شيخ الأزهر استجابة موفقة لواقع صعب تعانيه الأمة العربية والإسلامية وكتبته خطوة أخرى لا تقل



## كوريا الجنوبية تتطلع إلى تنويع إمدادات النفط من أمريكا وإيران

إمدادات من المكثفات الأمريكية إذا نزل سعر خام غرب تكساس الأمريكي الوسيط أربعة إلى ستة دولارات للبرميل دون سعر خام دبي. وبلغت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط في تعاملات



يوم أمس 36.40 دولار للبرميل بينما تحدد سعر خام دبي تسليم فبراير عند 33.08 دولار للبرميل. وانخفضت شحنات كوريا الجنوبية من النفط الإيراني نحو 30% في نوفمبر مقارنة بها قبل عام مع هبوط الواردات في الأحد عشر شهراً الأولى من 2015 بنسبة 0.8%.

قالت وزارة التجارة والصناعة والطاقة في كوريا الجنوبية أمس في بيان إن البلاد ترحب بإلغاء حظر تصدير النفط الذي استمر 40 عاماً في الولايات المتحدة ورفع العقوبات المنتظر في إيران. وكوريا الجنوبية خامس أكبر

مستورد للنفط الخام في العالم ومن المشتريين الكبار للنفط الإيراني. كما إن البلاد تتوق إلى زيادة تنويع موردي النفط من خلال التطلع إلى إمدادات أمريكية وإيرانية مع توافر المزيد من الصادرات من البلدين. وأضاف البيان أن منشآت التكرير في كوريا الجنوبية ستدرس استيراد

## هيئة السلع التموينية المصرية تغير شروط السداد بمناقصات القمح

ذلك مع مصرفها. وقال بعض التجار إنهم يتعرضون لتأخيرات في تلقي خطابات الائتمان للسلع التي يقومون بتوريدها. كما أصدر البنك المركزي المصري يوم الثلاثاء قرارات جديدة للحد من الاستيراد العشوائي وتشجيع المنتج المصري أمام



المنتجات الأجنبية في ظل شح موارد البلاد من العملة الصعبة. وقد انخفض احتياطي مصر من النقد الأجنبي إلى النصف عند 16.4 مليار دولار منذ 2011 إذ تجاوزت الواردات الصادرات بشكل كبير وأدت انتفاضة 2011 إلى عزوف المستثمرين الأجانب والسياح.

قال ممدوح عبدالفتاح نائب رئيس الهيئة المصرية العامة للسلع التموينية أمس «يمكن الآن فتح خطابات الائتمان بما يصل إلى 180 يوماً بعد توقيع العقد». كما قالت الهيئة إنها غيرت شروط سداد قيمة القمح المشتري في المناقصات.

وتستورد مصر وهي من أكبر مستوردي القمح في العالم نحو عشرة ملايين طن من القمح سنوياً للوفاء باحتياجات سكانها البالغ عددهم 90 مليون نسمة. وعند ترسية العطاءات تطلب الشركة التي تبيع السلع خطاب ضمان من أحد بنوك الدولة في مصر ثم تؤكد

## سوء التغذية لدى الأطفال في العالم العربي مقارنة ببعض دول العالم في عام 2012

متوسط  
الدول العربية  
%27.7

%9.9	الصين
%45	زامبيا
%8.2	الأرجنتين
%59	أفغانستان

%4.4	سنغافورة
%4	روسيا البيضاء
%16.6	ماليزيا
%12.3	تركيا
%7	البرازيل

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة



## النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين.. تفاعل بين قوى السوق والسياسة



تطرح هذه الدراسة تنبؤات عن أوضاع السوق النفطية في الفترة الممتدة من تسعينيات القرن العشرين إلى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتعرض افتراضات مختلفة حول مستقبل أسعار النفط، بالإضافة إلى احتمالات القدرة الإنتاجية وما يعترضها من عوائق، خاصة في منظمة أوبك. كما تتناول القوى المؤثرة في عرض وطلب النفط، كالأوضاع السياسية للدول المنتجة والمستهلكة، والنمو الاقتصادي والسكاني في دول العالم، والتشريعات البيئية، وتوافر رؤوس الأموال اللازمة لزيادة القدرة الإنتاجية في الدول النفطية.

وتفترض الدراسة زيادة الطلب العالمي على النفط خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، من 75 مليون برميل يومياً بحلول العام 2000، إلى 85 مليون برميل يومياً بحلول العام 2010، في الوقت الذي تبين فيه أن هذه الزيادة لن تكون متساوية في كل دول العالم، وسيكون الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على سبيل المثال، أبطأ مما عليه الحال في بقية دول العالم، وذلك بانخفاض حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حجم الطلب العالمي على النفط من نحو 59.2% في عام 1992 إلى نحو 49.7% في حالة وجود قيود على القدرة الإنتاجية للنفط، أو 50.8% في حالة تطبيق إجراءات توفير الطاقة في عام 2010، فيما تتوقع الدراسة ارتفاع حصة بقية دول العالم من حجم الطلب العالمي على النفط، من 27.7% في حالة وجود قيود على القدرة الإنتاجية للنفط، أو 38.5% في حالة تطبيق إجراءات توفير الطاقة.

وتشير الدراسة إلى الزيادة في الطلب على النفط في دول شرق آسيا، خاصة كوريا الجنوبية والصين والهند، التي ستشهد نمواً اقتصادياً كبيراً سيؤدي إلى زيادة كبيرة في استهلاك النفط، ولاسيما في الصين، والتي يُتوقع لها أن تكون مستورداً رئيسياً لنفط الخليج في مطلع القرن الحادي والعشرين.

وستكون الزيادة في استهلاك النفط متركزة على المشتقات النفطية كالبنزين والمازوت وزيت التدفئة،

وسيستهلك قطاع النقل النصيب الأكبر من هذه الزيادة في كل أنحاء العالم، وتتركز التقديرات المستقبلية البعيدة المدى للطلب على النفط والتوزيع الجغرافي لهذا الطلب على عدد من الافتراضات تتعلق بتوجهات النمو الاقتصادي والسكاني، والتقدم التكنولوجي في استعمال بدائل النفط المحتملة والمنافسة بين أشكال الوقود، وكفاءة استخدام الطاقة وأشكال الوقود المختلفة، والسياسات البيئية والضريبية في الدول الرئيسية المستهلكة، والسياسات العامة المتعلقة بتوفير الطاقة.

وبحسب الدراسة، ستواجه عملية توسيع القدرة الإنتاجية للنفط تحديات عدة تعوقها عن الوصول إلى المستوى المطلوب لتغطية الطلب المتزايد بصورة كافية، من قبيل الشكوك حول حجم الطلب العالمي للنفط، فالتقديرات المتعددة لحجم الطلب تعطي قيماً تتسم بالتباين الحاد،

الدول الإسلامية في قبضة المتطرفين الإسلاميين، كما هي الحال مع إيران التي فعلت كل ما بوسعها لإعادة دمج قطاع النفط الإيراني مع أسواق النفط العالمية، بعد فترة منع الاستثمارات الأجنبية في حقولها عقب الثورة الإسلامية.

وفيما تتحدث الدراسة عن أن تلبية الطلب المتزايد على النفط تتطلب تفهماً وتعاوناً متبادلاً بين الأطراف الرئيسية في أسواق النفط العالمية، التي تضم المنتجين والمستهلكين وشركات النفط، بما يحقق مصلحة جميع الأطراف، فإن الدراسة ترى أهمية تغيير هذه الأطراف لسلوكياتها بحيث تسود روح المنفعة المتبادلة بدلاً من التنافس الجشع والعلاقة التي يتحتم فيها ربح طرف وخسارة الطرف الآخر. وتدعو الدراسة «النظام العالمي الناشئ المتعدد الأقطاب» إلى إعطاء الأولوية لاعتبار تبادل المنفعة الاقتصادية على المدى الطويل، عوضاً عن المكاسب الاقتصادية قصيرة المدى أو الاعتبارات السياسية الانتهازية. والخطوة الأولى نحو هذا التوجه هي تغيير النظرة الغربية لمنظمة أوبك كمنظمة احتكارية تهدد مصالح الغرب إلى نظرة أكثر تفهماً، كما تدعو الدراسة إلى تبني نظام «الأمن المتبادل للعرض والطلب»، فدون أوبك بحاجة إلى «أمن الطلب» أي ضمان وصول نفطها إلى أسواق مستقرة بأسعار معتدلة ودون عوائق، مثل ضريبة الطاقة التي تفرضها الدول المستهلكة، بالشكل الذي يؤدي إلى استقرار الأسعار، وبالتالي إمكانية التنبؤ بحجم الإيرادات النفطية لحكومات دول «أوبك»، وليكون بمقدور الدول المستهلكة ضمان أمن الطلب للدول المنتجة، لا بد للدول المنتجة من ضمان «أمن العرض»، من خلال ضمان استقرار تدفق النفط بكميات كافية وأسعار معقولة للمستهلكين، وهي الفكرة المدرجة في ميثاق أوبك أصلاً، ما يعني أن تطبيقها يجب ألا يواجه أي مشاكل، كما يجب على دول أوبك تجنب التصرفات الانتهازية الهادفة إلى تحقيق مكاسب قصيرة المدى خلال فترات الأزمات الكبرى.

وخلاصة الموضوع، أن المستقبل يتميز بعدم الوضوح بالنسبة إلى المنتجين والمستهلكين معاً، ما يستدعي خلق المزيد من سبل التعاون والتفاهم بين جميع الأطراف الفاعلة في السوق النفطية.

مع توقع اتساع الفارق بين القيم بمرور الزمن. وتحدثت الدراسة عن شكوك لدى دول منظمة أوبك في صحة التقديرات التي تتوقع زيادة كبيرة في الطلب على نفطها، وذلك بالنظر إلى انخفاض حصة المنظمة في أسواق النفط من نحو 50% أواخر السبعينيات من القرن الماضي إلى 40% منتصف التسعينيات، وكذلك عدم وضوح مستقبل الأسعار بالنظر إلى عدم إمكانية تخطيط أوبك لعمليات توسيع القدرة الإنتاجية اعتماداً على تنبؤات الأسعار التي تقدمها وكالة الطاقة الدولية، إضافة إلى أن مسألة الحصول على تقنيات التنقيب والإنتاج المتطورة، من العوائق المؤثرة التي قد تسهم في إحجام الدول المنتجة للنفط عن تلبية الطلب العالمي للنفط في المستقبل.

وتتناول الدراسة أيضاً الأهمية الاستراتيجية للنفط سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، لافتة النظر إلى تزايد الطلب في دول شرق آسيا، واعتمادها على نفط منطقة الخليج التي ستكون أكبر منتج للنفط، كما تعتبر الدول الغربية الاستقرار السياسي العامل الأهم في المناطق المحيطة بالخليج العربي، وهو ما يفسر الاهتمام الغربي بدول الخليج العربي، والاستقرار السياسي في كبرى الدول المنتجة للنفط. وترى الدراسة أن الدول الأعضاء في منظمة أوبك بحاجة إلى التفكير في الاستقرار السياسي، نظراً إلى كون هذه الدول ستشهد تغييرات سياسية ستجهد الدول الغربية في ضبطها والتحكم بمسارها. وتطرح الدراسة إشكالية التصور الغربي لمسألة التهديد الإسلامي للوضع السياسي، وتأثيراته في الحصول على النفط، لكون ثلاثة أرباع احتياطي النفط العالمي موجودة في العالم الإسلامي، ويوجد ثلثا هذا الاحتياطي في منطقة الخليج العربي التي تعاني بعض دولها ضوابط اقتصادية ومشاكل سياسية. وفي ظل اعتماد الدول الغربية لعقود طوال قادمة في تأمين القسم الأكبر من احتياجاتها المتزايدة للطاقة على نفط هذه المنطقة، فإن الاقتصاد الغربي سيواجه خطراً في حال انقطاع الإمدادات النفطية من المنطقة.

وتلفت الدراسة النظر إلى ضرورة مراعاة تلازم اعتماد الغرب على تدفق النفط من الدول، مع اعتماد هذه المنتجة له على إيرادات النفط والأسواق الغربية لفترة قادمة طويلة جداً، إلى درجة يستحيل معها استعمال النفط كسلاح سياسي ضد الغرب في حال وقوع هذه